وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية الاساسية

مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية

للعلوم التطبيقية والانسانية

ISSN (Paper)- 1994-697X
(Online)- 2706-722X

المجلد 21 العدد 42 السنة 2022

مجلة ميسان
للدراسات الاكاديمية

للعلوم التطبيقية والانسانية

كلية التربية الاساسية - جامعة ميسان - العراق

ISSN (Paper)- 1994-697X
(Online)- 2706-722X

مجلد (٢١) العدد (٤٢) حزيران (٢٠٢٢)

www.misan-jas.com

http://www.misan-jas.com/index.php/ojs

journal.m.academy@uomisan.edu.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق بغداد 1326 في 2009

ت	فهرس البحوث	ص
1	حامض السالسليك : خصائصه ودوره في تحفيز نظام الدفاع في النباتات ضد الممرضات الفطرية قصي حطاب ماضي طلال حسين صالح غسان مهدي داغر	1
2	عبد المطلب داود مهدي الحسيني الحلي ودوره في النهضة الادبية والفكرية (1865-1920) نادية جاسم كاظم علي الشمري هالة مهدي خيري الدليمي	15
3	إرث المتبنى في الشريعة الاسلامية (دراسة في ضوء القرآن والسنة والمذاهب الإسلامية) سيد حسين آل طه هيثم مظهر محي الساعدي	26
4	كاميرات المراقبة وأثرها في كف السلوك المنحرف من وجهة نظر المجتمع الأنباري (الفلوجة إنموذجا) دراسة تطبيقية ميدانية عبد الرزاق جاسم محمود العيساوي احمد محمد مطلك المحمدي	38
5	تأثير معالجات عجز الري المنظم على الجودة الفيزيائية والكيميائية لثمار صنفين من نخيل التمر (الساير) و (الحلاوي) علي عبد الرحمن فاضل عبدالكريم محمد عبد عبد المنعم حسين علية	59
6	كفايات التعليم الالكتروني أحمد عبد المحسن كاظم أسراء حسين عليوي	70
7	تقدير حجم الضائعات المائية في مشروع المحاصيل الصناعية الإروائي في قضاء العزيزية وسبل رفع كفاءته اياد عبد علي سلمان الشمري ناطق هاشم طوفان الشمري نجاح علوان عويز الغشام	87
8	مهارات تدريس معلمي اللغة الانكليزية في المرحلة الابتدائية من وجهة نظرهم جمال نصيف العلوي	93
9	التصويب والتخطئة عند أهل السنّة محمد رسول آهنگران حسين رجبي مهدي نوروزي مهدي صداقت	115
10	التحليل الجغرافي لتكرار بقاء الأيام الممطرة لأكثر من يومين في محطات (بغداد والعمارة والحي) طالب عباس كريم صدام رزاق عبود	132
11	التشكيلُ الصَّوري لخاتمةِ القصيدة في عهد بني الأحمر علي مطشر نعيمة كريم قاسم جابر الربيعي	145
12	محددات الطلب على النقود في العراق (دراسة قياسية) حلمي إبراهيم منشد	160
13	التفاعل في التعليم الألكتروني وعلاقته بالمعرفة الشخصية للطلبة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية غسان كاظم جبر	170
14	السَّرد القصصيّ في كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة هديل علي كاظم	186
15	دلالة الخبر عند أهل المعقول والمنقول، دراسة تحليليَّة نصير ثجيل داود	198

16	انعكاس خطاب الكراهية في القنوات الفضائية العرقية على الجمهور احمد كريم احمد	210
17	تحليل ظاهرة البطالة في العراق: ارث الماضي وتجليات الحاضر واستراتيجيات الحل حسين علي عبد	228
18	مباني تدارك الأضرار المعنوية في نظام الإيراني القانوني ناظرة إلى الإجراءات القضائية حميد ابهرى[1] مهدى طالقان غفارى[1]* مهرداد باكزاد[1] الياس يارى[1]	243
19	الاختلاف العقائدي في مسألة المعاد ومجال التسامح صادق كاظم مكلف	253
20	الازمة السورية و موقف جامعة الدول العربية منها 2011- 2018 حسن موات حسين هشام نعيم غليم الكعبي	264
21	الاوضاع الداخلية في الاحواز 1913- 1925م حميد ابولول جبجاب	276
22	الزراعة في العصر الفاطمي 296-567هـ/ 909-1171م علي فيصل عبد النبي العامري	289
23	أثر استراتيجية التعلم المستقل في تحصيل تلاميذ الصف الخامس الابتدائي في مادة العلوم حنان كاظم عبد	308
24	الدلالة الصوتية في ألفاظ المثل القرآني ناصر حسن عبد علي	317
25	دور النظام المحاسبي الحكومي العراقي عند الانتقال من الموازنة التقليدية(البنود والنفقات) الى موازنة البرامج والأداء " دراسة تطبيقية في امانة بغداد " قاسم كاظم حميد هشام خليف محمد عبد الله ابراهيم	330
26	الحيوية الذاتية وعلاقتها بالإبداع الارشادي لدى المرشدين التربويين فاطمة عادل داخل	356
27	دراسة بيئية للملوثات العضوية في مياه شط البصرة سها وليد مصطفى	368
28	قياس اتجاهات الجمهور العراقي إزاء ممارسات العلاقات العامة للمؤشرات الديمقراط (دراســـة ميدانيـــة) علي جبار الشمري ليث صبار جابر	386
29	ظاهرة الانزياح في بائية عنترة بن شداد علي غانم فلحي	403
30	التنظير الفقهي للأحوال الشخصية بين القانون الجعفري والقانون المدني العراقي (دراسة مقارنه) هرمز اسدي كوه باد محمد هاشم كرم النوري	414
31	دراسة بيئية وتصنيفية لمستحاثات الفورامنيفرا والاوستراكودا لاهوار جنوب العراق سرى اسعد سليم الشريدة رشا عبد الستار كشيش العلي	429
32	Geomorphometric Analysis of Al -Teeb River Meanders Between Al-Sharhani Basin and Al-Sanaf Marsh, Eastern of Misan Governorate, Iraq Bashar F. Maaroof [1] and Hashim H. Kareem [2]	441

456	**Analyzing the Errors Made by Advanced Student on (Subject-Verb) Concord at Misan University** **Emad Jasem Mohamed**	33
466	**Types of Assimilation in English as Recognized by Iraqi EFL Learners at the University Level : A Perceptual Study** **Furqan Abdul-Ridha Kareem Altaie**	34
477	**The Impact of Active Learning Strategies on Developing EFL College Students' Self-efficacy and Academic Achievement** **Khansa Hassan Hussein Al-Bahadli**	35
491	**Improvement of the thermo Oxidation properties for low-density polyethylene using curcumin analogues** **Ali M. Al-Asadi , Salah Sh. AL-Luaibi*, Basil A. Saleh****	36

دلالة الخبر عند أهل المعقول والمنقول، دراسة تحليليَّة

نصير ثجيل داود

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية ميسان

مستخلص:

يتناولُ البحثُ التعريفَ بالخبر ـــــ عند أهل **المعقول**(المناطقة)، **والمنقول**(اللغويّين والأصوليّين) ـــــ دراسة تحليليَّة، مع ذِكْرِ أبرز مُسمَّياته، وأنواعه، ومعيار الصّدق والكذب فيه، وأقوال الفريقينِ في الفارق بين الخبر التامّ والناقص، فضلاً عن أقسام الجملة ـــــ تحليلاً، ومناقشةً، لنخرج بنتيجة مفادها أنَّ الدرس الأصوليَّ كان درساً مُعمَّقاً يسعى إلى الغوص في أعماق الجملة بغية استنطاقها، والكشف عن دلالاتها الدفينة في أحشائها، وهذا ما جعل أحد الدارسين أنْ يصفَ البحث النحوي عند علماء أصول الفقه بـ(نحو الدلالة)[i].

الكلمات المفتاحية : دلالة، الخبر، أهل المعقول، أهل المنقول، دراسة تحليلية.

The Predicate Semantic with Linguists An Anajytical Study

Naseer Thojeel Dawood,The General Directorate of Education in MISAN.

Nasear ALmousaoy@ gmail.com

https//orcid.org/0000-0003-3956-667X

DOI /2022 10.54633/2333-021-042-01٥

Abstract

The study deals with the definition of the predicate – according to the rationalists (the logicians) and Akhbaris (the linguists and fundamentalists) – an analytical study ، with mentioning its most

prominent nomenclature ، its types ، the criterion of truthfulness and falsehood in it ، and the opinions of the two teams on the difference between complete and

incomplete predicate ، as well as the sections of the sentence as an analysis and discussion، We come to the conclusion that the fundamentalists search was an in-depth study that seeks to delve into the depths of the sentence in order to examine it ، and reveal its hidden connotations .

And this is what made one of the scholars to describe the grammatical research of the

fundamentalists as (semantics).

Key Word : The Semantic, the Tradition, the Logicians, the Linguists: An Analytical Study

مقدمة البحث :

قبل البدءِ بتعريف الخبر ـــــ في اصطلاح أهل اللُّغة والأصول ـــــ أو القضية ـــــ في اصطلاح المناطقة ـــــ لا بُدَّ من التَّنويه إلى أنَّ معنى الخبر في اللُّغة هو العِلْمُ والنَّبأ، مأخوذٌ مِنْ : خَبَرَ أَخْبَرْتَهُ وخَبَرْتُهُ، أي : الشَّخصُ العالِمُ بالنَّبأ[ii]، وهو مُشتقٌّ من(الخَبَار)، وهي الأرضُ الرَّخوةُ؛ لأنَّ الخَبَرَ يُثيرُ الفائدةَ، كما تُثيرُ الأرضُ الخَبَارُ الغُبَارَ، إذا قرَعَها الحافرُ، ونحوه[iii]. يقولُ ابنُ فارس(ت٣٩٥ه) : ((أمَّا أهلُ اللُّغة فلا يقولون في الخبر : أكثر من أنَّه إعلامٌ. تقولُ : أَخْبَرْتُه أُخْبِرُهُ، والخَبَرُ هو : العِلْمُ، وأهلُ النَّظر يقولون : الخبرُ ما جاء تصديقَ قائله أو تكذيبه، وهو إفادةُ المُخاطَب أمْراً، في ماضٍ مِنْ زمانٍ، أو مستقبلٍ، أو دائمٍ))[iv]. والبحثُ سيتعرضُ إلى

دلالة الخبر عند المناطقة، واللغويّين، والأصوليّين تِباعاً. وهو يقع على مباحث أربع :

المبحث الأول : دلالة الخبر(القضية) عند المناطقة :

عَرَّف المناطقة القضية أو الخبر بتعريفات عدَّة، لعلَّ أبرزها :

أ. قول أرسطو طاليس(ت٣٢٢ق. م) : هو((القول الجازم الذي يحتمل الصدق أو الكذب))[v].

ب. قول ابن سينا(ت٤٢٧ه) : هو((ما يمكن أن يقال لقائله : إنه صادق أو كاذب))[vi].

ت. قول الشيخ مُحمَّد رضا المُظفَّر(ت١٣٨٣ه) : هو((المُركَّبُ التامُّ الذي يصحُّ أن نصفه بالصدق أو الكذب))[vii].

ولعلَّ أبرز ما يُستنبط من هذه التعريفات الآتي :

١. القضية ـــ في اللغة ـــ على زنة(فعيلة) من القضاء، وهو(الحُكْمُ)، والتاء فيها للتأنيث[viii]، وأمَّا في الاصطلاح فهي(القول الجازم الذي يحتمل الصدق أو الكذب)، فـ(القول) : جنس يحتمل الأقوال الناقصة والتامة معاً، أي : ما يشمل القضية الملفوظة والقضية المعقولة، وهي التي يكون موطنها الذهن قبل أنْ يتلفظ بها، فهي تقع تحت نظر المنطقي[ix]، وهي على قسمين، هما : (القضية الحملية)، و(القضية الشرطية)، والأولى تنحلُّ بطرفيها إلى مفردين، كقولك : (العلمُ نورٌ)، و(الجهلُ ليس بنورٍ)، والأخرى لا تنحل إلى طرفين، بل تتألف من قضيتين حمليتين بينهما أداة شرط، نحو قولك : (إذا جاء زيدٌ فاكرمْهُ)[x]، ثمَّ إنَّ القضية ـــ نفسها ـــ تتكوَّنُ من ثلاثة أركان هي : الموضوع أو(المخبر عنه)، والمحمول أو(الخبر)، والنسبة أو(الرابطة)[xi]، نحو قولنا : (العلمُ نورٌ) إيجاباً، أي : (إثباتُ النُّورانيَّة للعِلْم)، ونحو : (الجهلُ ليس بنورٍ) نفياً، أي : (سلبُ النُّورانيَّة عن الجهل).

ولم يتطرق أرسطو ـــ أصلاً ـــ للقضية الشرطية، بل إنَّ أول مَن تطرَّق لها هم المشَّاؤون، وشرَّاح كتاب أرسطو[xii]، وقد ذكرَ ابنُ سينا أنَّ سبب تغافل أرسطو عنها في كتابه(في المقاييس)؛ إمَّا لقلة فائدتها في العلوم، أو لاعتماده على أنَّ الأذهان التي عرفتِ الحمليات تنتهي منها إليها لتعرفها[xiii]، وبمعنى آخر أنْ ليس شرطاً أنَّ يوجد لكلّ قضيةٍ حكمٌ قابلٌ لأنْ يُصدَّقَ أو يُكذَّبَ؛ لأنَّ ذلك مقصورٌ على القضايا الأصلية، كما في القضية الحملية بأنواعها المختلفة من دون القضايا غير الأصلية، كما في القضايا الشرطية؛ لأنها نوعٌ مختلفٌ عن القضايا الحملية[xiv]، وبمعنى آخر إنَّ المنطقيَّ((لا يبحثُ في المُركَّب الإنشائيّ، وإنما يبحثُ في المُركَّب الخبريّ؛ لأنه يحتملُ الصّدقَ والكذبَ))[xv].

٢. وقد عرَّف أرسطو القولَ بأنه((لفظٌ دالٌّ ـــ الواحدُ من أجزائه ـــ قد يدلُّ على انفراده على طريق أنه لفظة، لا على طريق أنه إيجاب، وأعني بذلك أنَّ قولي : إنسانٌ ـــ مثلاً ـــ قد يدلُّ على شيء، لكنه ليس يدلُّ على أنه موجود أو غير موجود، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إنْ أضيف إلى شيء آخر))[xvi]، وعرَّفه الشيخ الرئيس ابن سينا، بأنه((كلُّ لفظٍ مُؤلَّفٍ لجزئه معنى))[xvii]، ومفاد كلامهما : إنَّ القول يتألف من لفظتين أو أكثر ينتج عن الربط بينهما إثبات شيء لشيء آخر، أو نفيه عن آخرَ[xviii]، ثمَّ إنَّ القول ـــ من جهة اشتماله على تصديقٍ ـــ مُتعلّقٍ بأحد طرفي النقيض ـــ على سبيل البتّ والقطع ـــ يُسمَّى قولاً جازماً، ومن جهة إعلام الغير إخباراً، ومن حيث الصّدق والكذب خبراً، ومن حيث ربط أحد المعنيين بالآخر أو إزالة الربط حُكْماً، ومن جهة الإثبات أو النفي ـــ بحيث أتمَّ وقضى ـــ قضيةً[xix]، وهذا يعني((أنَّ الصّدقَ والكذبَ إنما هو في التركيبِ والتفصيلِ؛ فالأسماءُ والكَلِمُ ـــ أنفسُها ـــ تشبهُ المعقولَ من غير تركيبٍ ولا تفصيلٍ))[xx]، أي : إنَّ المدار في صدق الخبر أو كذبه، إنما يتعلَّقُ بالكلام المُركَّب، وليس بالمُفرَدَاتِ التصوُّريَّة، ولا بالتركيبات التقييديّة التي تُنزَّلُ منزلة المُفردِ، وتقومُ مقامه، ولا في الأقاويل الإنشائيَّة، ممَّا لا يتَّصِفُ بصدقٍ ولا كذبٍ؛ والنتيجةُ أنَّ معيارَ القضيَّة ـــ سلباً أو إيجاباً ـــ إنما يكونُ في الإخباريَّات لا الإنشائيَّات؛ إذ الصِّدقُ والكذبُ إنما يكونُ في المَحكيَّاتِ، لا في الإيجاديَّاتِ التي لم تقعْ بعدُ، فكيف نحكمُ عليها بهذا الحُكْمِ[xxi]؟

٣. وقد قسَّم أرسطو القول على قسمين ـــ بلحاظ الوقوع والإيقاع ـــ هما : (القول الجازم)، و(القول غير الجازم)، فقال : ((وليس كلُّ قولٍ بجازمٍ، إنما القولُ الجازمُ الذي وُجِدَ فيه الصدق أو الكذب، وليس ذلك موجوداً في الأقاويل كلها، ومثال ذلك الدعاء، فإنه قولٌ ما، لكنه ليس بصادق ولا كاذب، وأمَّا القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر))[xxii]، بمعنى أنَّ القول الجازم ـــ عند المناطقة ـــ هو القول الذي لا يخرج عن دائرة الصدق والكذب، وميدانه الواقع الخارجي، وهو الأصل في الكلام، وقد يُسمَّى بـ(المركب التام)، أو(الحكم)، أو(التصديق)، أو(الخبر)، أو(القضية)[xxiii]. وأمَّا القول غير الجازم فهو الإنشاء الذي لا يحتمل صدقاً أو كذباً، كما مثل له أرسطو بالدعاء، فإنه قولٌ، لكنه ليس بجازم؛ لأنَّ وجوده يتولد بعد إنشاء الصيغة الطلبية، وهو(الجملة الإنشائية)، أو(الجملة الطلبية) ـــ عند علماء العربية.

www.misan-jas.com

وأمَّا ابنُ سينا فقد قسَّمهُ ـــ بلحاظ الإفادة وعدمها ـــ على قسمين، هما : (القول التام)، و(القول الناقص)، فالأول : ما كان كلُّ جزء منه دالاً دلالةً مُحصّلةً، كالمُؤلَّفِ من الأسماء وحدها، نحو(زيدٌ قائمٌ)، أو من الأسماء والأفعال، نحو(قامَ زيدٌ)، والآخر : ما كان مؤلَّفاً من جزئينِ، أحدهما : غير تام الدلالة، والآخر : تام الدلالة، كالمُؤلَّف من أداة وشيء آخر، نحو(لا إنسان)، أو(في الدار)، فهذه ليست أقوالاً تامة، ولكنها في جُمْلةِ الأقوالِ لا محالة[xxiv].

وهنا، قد يَرِدُ إشكالٌ، مفاده : إنَّ احتمال الصدق والكذب قد يجري في المركبات التامة وغير التامة ـــ أيضاً ـــ بمعنى أنه لا فرق بين النسبة الخبرية والتقييدية، إلا من باب أنَّ الأولى تُسمَّى خبراً وتصديقاً، والأخرى مركباً تقييدياً وتصوراً، فقولنا : (زيدٌ العالمُ) ـــ على الوصفية ـــ يحتمل الصدق والكذب، حاله حال الخبر، بلا فرق بينهما، إلا من حيث التصديق والتصور، وأمَّا من حيث احتمال الصدق والكذب فلا؛ لأنَّ قولنا : (زيدٌ العالمُ) ـــ على الوصفية ـــ مثلاً ـــ لا يخلو إمَّا أنْ يكون مطابقاً للواقع فيكون صدقاً، أو لا فيكون كذباً[xxv].

وقد أجابَ المحققُ الشريفُ(ت٨١٦ه) ـــ عن هذا الإشكال ـــ فقال : ((إنَّ النسب الذهنية في المركبات الخبرية تشعرُ ـــ من حيث هيَ هيَ ـــ بوقوع نسبة خارجة عنها، فلذلك احتملت عند العقل مطابقتها أو لا مطابقتها، وأمَّا النسب في المركبات التقييدية فلا إشعار لها ـــ من حيث هي هي ـــ بوقوع نسبة أخر تطابقها أو لا تطابقها، حيث تكون صادقة أو كاذبة، بل ربما أشعرت بذلك من حيث أنَّ فيها إشارة إلى نسب خبرية))[xxvi].

وقد ذكر التفتازانيُّ(ت٧٩٢ه) في(شرح التلخيص) أنَّ عِلْمَ المخاطب بالنسبة إلى المركب التقييدي واجبٌ من دون الاختياري[xxvii]، بمعنى أنَّ العلم بالنسبة أمر داخل في ماهيتة النسبة التقييدية ـــ بحسب الوضع ـــ خارج عن ماهية الخبرية بحسبه، فعدم احتمال التقييدية لهما، ليس لاعتبار أمر خارج عن ماهيتها الوضعية، كما في الأخبار البديهية أو المعلومة للمخاطب، فالنسبة التقييدية ـــ من حيث هيَ هيَ ـــ أي : من حيث مفهوماتها الوضعية، وماهياتها لا تحتملهما، بخلاف الخبرية فإنها من حيث هيَ هيَ تحتملها؛ لخروج المانع المذكور الحاصل في بعض المواد، أي : المعلومية للمخاطب بسبب البداهة أو غيرها عن ماهيتها ـــ بحسب الوضع ـــ فلا يردُ عليه ماذكره السيد الشريف من احتمال الصدق والكذب، كما يلاحظ في الأخبار ـــ بالنظر إلى نفس المفهوم مجرداً عن اعتبار حال المتكلم أو المخاطب ـــ بل عن خصوصية الخبر ـــ أيضاً ـــ ليندرج في تعريفه الأخبار التي يتعين صدقها أو كذبها، نظراً إلى خصوصياتها، كقولنا : (النقيضانُ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ)، و(الضّدانِ يجتمعانِ)، فإنَّ الأول يجب صدقه، ويستحيلُ كذبه في الواقع، وعند العقل ـــ أيضاً ـــ إذا لاحظ مفهومه المخصوص، وأمَّا الثاني فبالعكس، لكنهما إذا جُرّداْ عن خصوصيتهما، ولوحظ ماهيَّة مفهومهما، أي : ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه، احتملا الصدق أو الكذب على السوية، فكيف يلاحظ في النسب التقييدية مجردة عن العوارض والخصوصيات التي من جملتها كونها معلومة للمخاطب؟ فاشتراطُ علم المخاطب فيها من دون النسب الخبرية، ممَّا لا ينبغي أنْ يصاغ إليه، وكذلك كون معلومية تلك النسبة مستفادة من نفس اللفظ من دون النسبة الخبرية، فإنَّ معلوميتها مستفادة من خارج اللفظ ممَّا لا يجدي نفعاً، فإنَّ الأحكام الثابتة للماهيَّات من حيث ذواتها، لا تختلف بتبديل أوضاعها، واختلاف عوارضها[xxviii].

٤. يعدُّ أرسطو أوَّلُ مَنِ استعملَ معيارَ الصّدق والكذب في القضايا والاستدلالاتِ المنطقيَّةِ المُركَّبةِ ـــ من حيث الإيجاب والسَّلب ـــ بقوله : ((ينبغي أنْ نقولَ أولاً : ما هو الاسمُ؟ وما هي الكلمةُ؟ ثمَّ نقولُ بعد ذلك : ما هو الإيجابُ والسَّلبُ؟ وبالجملةِ، ما هو الحُكْمُ والقولُ الذي هو جنسُ الإيجابِ والسَّلبِ؟))[xxix]، وفحوى قوله : إنَّ المُركَّبَ ـــ إذا كان لا يدلُّ جُزؤُهُ على جُزءِ المعنى ـــ فإنه يجري مَجرى الألفاظ المُفرَدَة التي لا تتَّصِفُ بسلبٍ أو إيجابٍ، كما في الاسم والكلمة(الفعل)، أي : إنَّ الكَلِمَ، نحو : (فهمَ ـــ يفهمُ ـــ افهمْ) إذا قيلتْ على انفرادها فإنها تجري مجرى الأسماء فتدلُّ على شيْءٍ ـــ بذاتها ـــ وذلك أنَّ القائلَ يقفُ بذهنه عليه، وإذا سَمِعَهُ منه السَّامعُ قَنِعَ به، إلّا أنها لا تدلُّ ـــ بعدُ ـــ على أنَّ الشيْءَ هو أو ليس هو؛ لأنَّ هذا لا يتحقَّقُ إلّا بالقضايا المُركَّبة، نحو : (فُهِمَ الدَّرسُ)[xxx].

٥. قول المظفر : إنَّ القضية هي(المُركَّبُ التامُّ الذي يَصُحُّ أنْ نصفه بالصدق أو الكذب)، ولكن قبل الدخول في شرح أجزاء التعريف نودُّ أنْ تشير إلى أنَّ المعلم الأول كان قد قسَّم اللَّفظ على مُفرَدٍ ومُركَّب[xxxi]، وعُرّفَ المُفرَدُ بأنه((ما دلَّ على معنى مُحدَّدٍ، لا يدلُّ أيُّ جُزءٍ من أجزائه على أيّ جُزءٍ من أجزاء المعنى))[xxxii]، نحو : (زيد، وعبدالله، وقرأ، وإلى)، وعُرّفَ المُركَّبُ بأنه((ما قُصِدَ بجُزئِهِ الدلالة على جُزءِ الدلالةِ على جُزءِ معناهُ))[xxxiii]، وهو يقعُ على قسمينِ، فهو إمَّا أنْ يفيد فائدةً تامَّةً، وهو ما يُسمُّونه بـ(المُركَّبَ التامَّ)، نحو : (زيدٌ قائمٌ)، وإمَّا أنْ لا يتمَّ الكلامُ به، فهو المُركَّبُ غيرُ التامّ، أي : (الناقص)، نحو : (زيدٌ القائمُ ...)[xxxiv]، وهو على نوعينِ، أحدهما تقييديٌّ : إذا كان الجزءُ الثاني قيداً

www.misan-jas.com

للأوَّل، نحو : (غلامُ زيدٍ)، و(رجُلٌ قائمٌ)، و(رَجُلٌ في الدَّار)، والآخرُ غيرُ تقيّيديّ، كالمُركَّب مِن اسمٍ وأداةٍ، أو مِنْ كلمةٍ وأداةٍ، نحو : (زيدٌ في ...)، و(ذَهَبَ إلى ...)[xxxv].

فقول : (المركب التام) ـــــ في تعريف المظفر ـــــ ليخرج منه المركب الناقص، كالمركب التقييدي والوصفي، نحو(غلام زيد)، و(الحيوان الناطق)، فلا يشتمل عليهما المركب التام، ولا يدلُّ عليها، وهذا يعني أنَّ المركب التام جنسٌ قريبٌ يشمل الخبر والإنشاء، وأمَّا باقي الحدّ فهو من الخاصَّة، أي : قيود تُخرِجُ الإنشاء من الحدّ، ولأجل أنْ يكون الحدُّ دقيقاً أزاد المظفر قيداً احترازياً آخر للتعريف، وهو زيادة قيد(لذاته)؛ ليكون حدُّ الخبر هو((المركبُ التامُّ الذي يَصُحُّ أنْ نصفه بالصدق أو الكذب لذاته))[xxxvi]، وإنَّ وضع قيد(لذاته) ـــــ في تعريف الخبر ـــــ هو لإخراج بعض الإنشاءات[xxxvii]، فإنَّ بعض الإنشاءات قد توصفُ بالصدق والكذب، كما لو استفهم شخصٌ عن شيء يعلمه، أو سألَ الغنيُّ سؤالَ الفقيرِ، أو تمنَّى إنسانٌ شيئاً هو واجدٌ له، فإن هؤلاء نرميهم بالكذب تارةً، وبالصدق تارةً أخرى بلحاظين، إذ من المعلوم أنَّ الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الإنشاء، ولكننا لو دققنا هذه الأمثلة يرتفع هذا الالتباس؛ لأنَّ الاستفهام الحقيقي لا يكون إلَّا عن جهل، والسؤال لا يكون إلَّا عن حاجة، والتمني لا يكون لا عن فقدان ويأس، والصحيحُ أنَّ هذه الإنشاءات تدلُّ بالدلالة الالتزامية على الإخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس، فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب، لا ذات الإنشاء بمدلوله المطابقيّ، بمعنى أنَّ هذه الإنشاءات المذكورة، لئن اتصفت بالصدق أو الكذب، فليس هذا الوصف لذاتها مطابقةً، بل لأجل مداليلها الالتزامية[xxxviii]، ثمَّ إنَّ المُركَّبَ التامَّ يقعُ على قسمين، هما : **(الخبرُ)**، وهو مُركَّبٌ تامٌّ، له نسبةٌ قائمةٌ بين أجزائه تُسمَّى(النّسبة التامَّة)، ويَصُحُّ أنْ نصفه بالصّدق والكذب، و**(الإنشاءُ)**، هو مُركَّب تامٌّ، لا يَصحُّ أنْ نصفه بصدقٍ أو كذبٍ؛ لأنه غيرُ واقعٍ من قبلُ حتى نحكيَ عنه، وإنما وجودُهُ يتحقَّقُ بعد زمن النُّطقِ[xxxix].

وقد يُشكَلُ على حدّ الخبرِ، بأنَّه من أقسام اللَّفظ، الذي جعله أرسطو على مفرد ومركب ـــــ كما أحاط البحث بذلك خُبْراً ـــــ والحالُ أنَّ الذي يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ هو المعنى لا اللفظُ نفسُهُ، فكيف يُرَدُّ الإشكالُ؟ فأُجِيْبَ : بأنَّ الألفاظ ـــــ بوصفها فانية في المعاني ـــــ حتى أنَّ قُبْحَ المعاني وحُسْنَها يَسري إليها، كانت صفة المعنى تُنسبُ إليها، وإنْ شئتَ قلتَ : إنَّ احتمالَ الصّدقِ والكذبِ صفةٌ للَّفظ باعتبار المعنى، لا باعتبار اللَّفظ[xl].

المبحث الثلني : دلالة الخبر عند اللغويّين والأصوليّين :

عُرّفَ الخبرُ ـــــ عند اللغويّين والأصوليّين ـــــ بتعريفات منها :

أ. إنه جملةٌ تدلُّ وتحكي عن ثبوت معناها في موطنه[xli].

ب. إنه كلامٌ يحتمل الصدق أو الكذب[xlii]، لذاته[xliii].

ت. إنه جملةٌ تدلُّ على ثبوت نسبة خارجية أو عدمها[xliv]

ولعلَّ أبرزَ ما يُستنبط من تعريفهم الخبرَ، الآتي :

أ. النسبة : تعني الإسناد، وهي على ثلاثة أقسام : (النسبة التامة)، و(النسبة الذهنية)، و(النسبة الخارجية)، فتعلُّق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام(كلاميةٌ)، وأمَّا تصورها، وحضورها في ذهن المتكلم(ذهنيةٌ)، وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج(خارجيةٌ)، فقولك : (زيدٌ قائمٌ)، هو ثبوت القيام لزيد، يقال له : نسبة كلامية، باعتبار فهمه من الكلام، وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن، وحضوره فيه، ونسبة خارجية باعتبار حصوله في نفس الأمر[xlv]، إذاً : صِدقُ الخبر مُطابقَةُ حُكْمِهِ للواقع، وكَذِبُهُ عدمُ مُطابقَةِ حُكْمِهِ له[xlvi]، أيْ : ما يُمكِنُ أنْ يُوصَف بالصّدق والكذب لذاته[xlvii]، أي : لذات الخبر نفسه من دون النظر إلى الواقع، ولا إلى حال المُخبر ـــــ سواء أكان هازلاً أم جاداً، ونحو ذلك[xlviii].

ب. قولهم : إنه(كلام يحتمل بالصّدق والكذب) احترازٌ عن الإنشاء الذي لا يحتملُ ذلك، فمدلوله ليس مُخبرَاً عنه، حتى يُمكن أنْ يُقال فيه : إنَّه صِدقٌ أو كذبٌ، أيْ : إنَّ الخبر هو ما يتحقَّقُ مدلوله في الخارج من دون النُّطق به، فقولنا : (العلمُ نافعٌ) أثبتنا صِفة النَّفْع للعِلْم، وهي صفةٌ ثابتةٌ له من قبل النطق بالملفوظ ـــــ سواء أنَطَقْتَ بالجملة أم لا ـــــ لأنَّها تحكي عن معناها في نفس الموطن الذي حصل فيه الخبرُ، وإنَّما دورُ المُتكلّم هو الحكايةُ والإخبارُ عن النّسبة بين طرفيها، فإنْ كانت مُطابقةً للخارج فهي صادقةٌ، كما في المثال، وإلّا فكاذبةٌ، كما في (الجهلُ مُضِرٌّ)[xlix].

وفذلكة القول : إنَّ لفظ(الخبر) يُطلقُ ـــــ عند أهل البيان والأصول والمناطقة ـــــ على الكلام الخبريّ التامّ غير الإنشائيّ[l]، الكاشف عن وقوع الشيْءِ أو عدمه في أحد الأزمنة الثلاثة[li].

المبحث الثالث : أقسامُ الجملةِ الخبريَّةِ عند أهل المنقول :

قسَّم مشهور اللغويّين الجملة التامة الخبرية ـــــ بلحاظ ظاهرها ـــــ على قسمين، هما(الجملة الاسمية)، و(الجملة الفعلية)[lii]، وقد تبنَّى الأصوليُّون ـــــ وعلى

رأسهم الغزاليّ(ت٥٠٥ه)[liii]، وجُلّ أصوليّي الإماميَّة[liv] ـــ قسمةَ المشهور الثنائية، وقد زاد عليها الزمخشري(ت٥٣٨ه)، والرازي(ت٦٠٦ه)، (الجملة الشرطية)[lv]، ثمَّ زاد عليها ابن هشام(ت٧٦١ه)، والتفتازاني(ت٧٩٢ه)(الجملة الظرفيَّة)[lvi].

ولعلَّ من أبرز الملاحظ على هذه التقسيمات :

١. إنَّ تقسيم الجملة على اسميَّة، وفعليَّة، وظرفيَّة، وشرطيَّة، هو تقسيم ـــ بلحاظ الصَّدر ـــ فإنْ كان اسماً فجملةٌ اسميَّةٌ، وإنْ كان فعلاً فهو جملةٌ فعليَّةٌ، وإنْ كان ظرفاً أو جارَّاً ومجروراً، فهو جملةٌ ظرفيَّةٌ، وإنْ كان مُصدَّراً بأداة شرط، فهو جملةٌ شرطيَّةٌ، وهو قولُ المشهور.

٢. إنَّ الجملةَ الاسميَّةَ تدلُّ على الثبوت، والجملةَ الفعليَّةَ تدلُّ على التجدُّد والحدوث، وهو قولُ المشهور[lvii].

٣. قسَّمَ النُّحاةُ المُركَّباتِ على قسمينِ، هما[lviii] :

القسم الأوَّل : المُركَّبُ الإسناديُّ، ويشملُ الجملة الاسميَّة، نحو : (زيدٌ قائمٌ)، والجملة الفعليَّة، نحو : (جاءَ زيدٌ)، بحيث يكونُ بين جزئيه إسنادٌ أصليٌّ.

والقسم الآخر : المُركَّبُ التقييديُّ، ويشملُ : المُركَّبَ الإضافيَّ، نحو : (المُذنِبُ مُسْوَدُّ الوَجْهِ)، والمُركَّبَ الوصفيَّ، نحو : (زيدٌ العالمُ قادمٌ)، بحيث يكون أحدُ الجُزأين قيداً للآخر.

٤. يرى الأصوليُّونَ أنَّ المُركَّبَ إنْ أفادَ فائدةً تامَّةً يَحسُنُ السُّكوتُ عليه فجملةٌ، وهذا يعني أنَّ المُركَّبَ موضوعٌ للإفادة ـــ أي : لإفادةِ السَّامع النسبَ والمعاني بعد عِلْمِهِ بوضع المُفردَات، بخلاف المُفرَد الذي وُضِعَ للإعادةِ ـــ أي : لإعادةِ ما كان حاصلاً من قبلُ، وصارَ مذهولاً عنه؛ لأنَّ كلَّ مُركَّبٍ أحدُ جزأيه فعلٌ والآخرُ فاعلٌ قد وُضِعَ للإخبار بأنَّه حدثٌ قائمٌ به، صالحٌ لأنْ يحتملَ الصِّدق والكذب، وهو إمَّا تامٌّ، وإمَّا ناقصٌ، فالتامُّ : هو الجملة التامَّة ذاتُ النسبة التامَّة، والناقصُ هو الكلامُ غيرُ التامّ في معناه، كما في الجمل الناقصة، وإنما قلنا جملةً؛ لأنه مُركَّبٌ من جملةِ ألفاظٍ، فلا يصحُّ السُّكوتُ عليه، شأنه في ذلك شأنَ المُفرَدِ الذي لا يصحُّ السُّكوتُ عليه، وهو يشملُ[lix] :

أ. هيئات اسم الفاعل، والمفعول، والأفعال، وهي تتكوَّنُ من مادةٍ واحدةٍ.

ب. هيئات التوابع النحويَّة من الوصف والموصوف، والبدل والمُبدَل منه، والعاطف والمعطوف، والتوكيد والمُؤكَّد، فضلاً عن هيئات الوصف والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، وهي تتكوَّنُ من مادتينِ فأكثرَ.

٥. إنَّ الفارقَ بين المُركَّب المنطقيِّ والمُركَّب النَّحويّ أنَّ الأولَ يدلُّ جُزؤُهُ على جُزءِ معناه حين هو جُزءٌ له، ويشملُ : الاسم، نحو : (قائمة)، والفعل، نحو : (نلعبُ)، والجملة بنوعيها، التامَّة والناقصة، نحو : (الصّدقُ نجاةٌ)، و(طالبُ علمٍ)، ونحو ذلك، بخلاف الآخر الذي يدلُّ على كلمتين أو أكثر، وهو بهذا المعنى يشملُ الجملةَ، وشِبهَ الجملةِ، والمضافَ والمضافَ إليه، والشبيهَ بالمضافِ[lx].

٦. لم تكن دراسةُ عُلماءِ الأصولِ مُقتصرةً على الوصف الظاهريّ لعناصر الجملة، كما هو الحال عند النحاة الذين لم يُولوا الجملةَ من العنايةِ إلّا القليلَ[lxi]، بخلاف الأصوليّينَ الذين درسوا الجملة، من حيث :

أولاً : لحاظ التماميَّة والنقصان :

قسَّمَ الأصوليُّون هيئة الجملةِ ـــ بلحاظِ الفائدةِ وعدمِها ـــ على(جُملةٍ تامَّةٍ)، و(جُملةٍ ناقصةٍ)، من حيث :

أ. إنَّ الوضعَ في الجملِ النَّاقصةِ هو بإزاءِ النّسبة النَّاقصة، أيْ : وجودُ ارتباطٍ بين الموصوفِ والوصفِ، أو المضافِ والمضافِ إليه، بحيث لا يَصُحُّ السُّكوتُ عليه[lxii]، وأمَّا الوضعُ في الجملِ التامَّة فهو بإزاء النّسبة التَّامَّة بين الطَّرفين، الموضوعِ والمحمولِ، أو قلْ : بين المُسندِ، والمُسندِ إليه، بحيثُ يَصُحُّ السُّكوتُ عليه، وهو مسلك المشهور[lxiii].

ب. يرى السيد الخوئيُّ أنَّ الجملَ التَّامَّةَ أو النَّاقصةَ ليستْ موضوعةً للنسبةِ، ولا للتمامِ أو النُّقصانِ، بل موضوعةٌ لأمرٍ نفسانيّ، هو قصدُ الحكايةِ عن ثبوتِ الشَّيْءِ أو نفيهِ، كما في الجملِ الخبريَّةِ أو قصدُ الإنشائيَّاتِ، كما في الجملِ الإنشائيَّةِ، وهذا هو مفادُ الْجُملِ التامَّةِ، أمَّا مفادُ الجملِ النَّاقصةِ فموضوعةٌ لتحصيصِ المعاني الاسميَّةِ وتضيّيقها، كما في الحروفِ، كذلك الأمْرُ بالنسبةِ لهيئةِ التَّوصيفِ، كما في قولنا : (زيدٌ العالمُ) فإنَّها موضوعةٌ لتحصيص(زيد) بـ(العِلميَّة)، وليستْ للنسبةِ النَّاقصةِ[lxiv]، ولهُ انتقادانِ على مسلكِ المشهورِ ـــ في المائزِ بينَ الجملتينِ ـــ هما :

أ. إنَّ النّسبة غيرُ مُتصوَّرةٍ أصلاً في قولنا : (شريكُ الباريْ مُمتنعٌ) مثلاً؛ لعدمِ وجودِ نسبةٍ خارجيَّةٍ بين شريكِ الباري والامتناع؛ لأنَّ تحقيقَ النّسبةِ فرعُ تحقيقِ طرفيها، مع كونِ هذهِ الجملةِ صحيحةً مِنَ النَّاحيةِ اللُّغويَّةِ[lxv].

ب. بناءً على كونِ الوضعِ عند السيّدِ الخوئيّ هو التَّعهُّدُ، أيْ : تَعَهُّدُ الواضعِ بأنْ لا يأتي باللَّفظِ إلَّا بقصدِ إرادةِ

www.misan-jas.com

معناهُ[lxvi]، فلا بُدَّ أنْ يكون المعنى الموضوعُ لهُ أمْراً داخلاً تحتَ اختيارِ الواضعِ ليُعقَلَ التَّعهُّدُ به، إذ لا معنى للتعهُّدِ بما لا يدخُلُ تحتَ الاختيارِ. وهذا يعني أنَّ النسبة بين(زيد)، و(عالم) ليستْ تحت اختيارِ الواضعِ أو المُستعمِلِ؛ لأنّي لا أستطيعُ ـــ والكلامُ للخوئيّ ـــ أنْ أجعلَ زيداً عالِماً، وعندئذٍ لا يُعقَلُ التَّعهُّدُ بهذهِ النّسبةِ، متى ما قالَ الواضعُ : (زيدٌ عالمٌ) حتى تكونَ النّسبةُ واقعةً؟ والحالُ أنَّها ليستْ تحتَ اختيارِهِ؛ لأنَّ ما تحتَ الاختيارِ هو أمْرٌ نفسانيٌّ، وهو قصدُ الحكايةِ عنْ عِلْمِ زيدٍ[lxvii].

وقد أشكلَ السيدُ مُحمَّدُ باقر الصَّدرُ(ت١٤٠٠ه) على أستاذه السيد الخوئيّ ـــ في الفارقِ بين الجملة التامة والناقصة ـــ بنقطتين :

النقطة الأولى : ماذا يقصدُ السيّدُ الأستاذُ بقوله : إنَّ(زيدٌ عالمٌ)، فهل يَدُلُّ على قصْدِ الحكايةِ؟ فإنْ أرادَ أنَّهُ يدلُّ على قصدِ الحكايةِ دلالةً تصوُّريَّةً، أيْ : ينقُشُ في ذهنِ السَّامعِ تصوُّراً، أيْ : صورةُ مفهومِ(قصد الحكاية)، فهذا واضحُ البُطلانِ؛ لأنَّ معنى ذلك كون(زيدٌ عالمٌ) مُرادِفاً لِقَصْدِ الحِكايةِ، وإنْ أرادَ ـــ وهو صريحُ كلامِهِ ـــ أنَّهُ يدلُّ على قصدِ الحكايةِ دلالةً تصديقيَّةً، بمعنى أنَّهُ يكشفُ عنْ قصدٍ نفسانيّ جزئيّ في نفسِ المُتكلِّم، فهذه الدَّلالةُ مُسلَّمٌ بها، والمشهورُ لايُنكرُها لكنَّها ليستْ بالوضعِ، بل بقرائنَ حاليَّةٍ؛ والدَّليلُ على عدمِ كونِها بالوضعِ، أيْ : كون الوضعِ عبارةً عنِ التَّعهُّدِ غيرُ صحيحٍ، بحسبِ مبنى الخوئيّ؛ لأنَّ الدَّلالةَ الوضعيَّةَ ـــ على مبنى التَّعهُّدِ ـــ تصديقيَّةٌ، وعلى سائرِ المباني تصوُّريَّةٌ، ولا يُمكنُ أنْ تكونَ تصديقيَّةً[lxviii].

النقطة الأخرى : إنَّ الوجدانَ يشهدُ أنَّ جملة(زيدٌ عالمٌ) ينبغي أنْ يكونَ لها سِنخُ معنًى واحدٍ محفوظٍ في تمامِ مواردِ استعمالها؛ كونها موضوعةً للنسبةِ التَّامَّةِ، بناءً على رأيِ المشهورِ، حيثُ (إنَّ زيداً عالمٌ) مثلاً، تُفيدُ بالدَّلالةِ التَّصوُّريَّةِ نسبةً تصادقيَّةً، وهذه النّسبةُ في مرحلةِ الدَّلالةِ التَّصديقيَّةِ، تارةً تحكي، كما في قولنا : (زيدٌ عالمٌ)، وتارةً أخرى يستفهَمُ عنها كما إذا دخلتْ عليها أداةُ الاستفهامِ، فقلنا : (هل زيدٌ عالمٌ؟)، وثالثة يتمنَّى، كما في قولنا : (ليتَ زيداً قائمٌ)، ورابعة يترجَّى، كما في قولنا : (لعلَّ زيداً قائمٌ)، ونحوها. وأمَّا على مَسْلكِ السيّدِ الخوئيِّ ـــ الذَّاهبِ إلى أنَّ دلالةَ(زيدٌ عالمٌ) على قصْدِ الحِكايةِ ـــ فَمِنَ الواضحِ أنَّ هذهِ الجملةَ حينما تصبحُ مدخولةً بمثلِ الاستفهامِ لاتدلُّ على قصدِ الحكايةِ؛ لأنَّ المُتكلِّمَ لا يَستفهِمُ عن قصدِ الحكايةِ، وإنَّما يَستفهِمُ عنِ الواقعِ[lxix]، وأمَّا هيئةُ الجملةِ التامَّةِ فهي تدلُّ على نسبةٍ غيرِ اندماجيَّةٍ يبقى فيها الطَّرفانِ متميِّزينِ أحدهما متميِّزٌ عنِ الآخرِ، ويكونُ أمامَ الذّهنِ شيئانِ بينهما ارتباطٌ، كالمبتدأ والخبرِ[lxx]، وهذا يعني أنَّ النّسبةَ في صَقعِ الذّهنِ في الجملةِ التَّامَّةِ واقعيَّةٌ، أيْ : هي مُكتملةٌ في الذّهنِ موضوعاً ومحمولاً، لا تنتظرُ عُنصراً آخرَ سِوى الحُكْمِ عليها، وأمَّا النّسبةُ في الجملةِ النَّاقصةِ فهي ليستْ موضوعةً للتحصيصِ والتَّضييقِ، وهذا لا يتمُّ إلّا بوجودِ نسبةٍ بين مفهوميها، والحالُ أنَّ المَوجودَ طرفٌ واحدٌ للنسبةِ لا طرفانِ، والنّسبةُ تجعلُ الذهنَ ينتظرُ إكمالَ طرفيها؛ لِتتُمَّ الفائدةُ فيها، فهي في الذّهنِ بقوَّةِ الكلمةِ الواحدةِ، بمعنى أنَّ الجملةَ النَّاقصةَ كالمفهومِ الإفراديّ الَّذي لا يَصُحُّ السُّكوتُ عليه[lxxi].

وهذا الكلامُ كاشفٌ عنْ كون الجملةِ النَّاقصةِ تدلُّ على نسبةٍ اندماجيَّةٍ، حيثُ يندمجُ القيدُ بالمُقيَّدِ، ويصيرانِ بقوَّةِ الكلمةِ الواحدةِ، بمعنى أنَّ النّسبةَ في هيئاتِ الجملةِ النَّاقصةِ موضوعةٌ لتدلَّ على النّسبةِ الاندماجيَّةِ؛ لأنَّ الذّهنَ يَدمجُ بين الطَّرفينِ، ويُكوّنُ منهما مفهوماً واحداً، بحيثُ لا تُوجدُ أيُّ نسبةٍ ظاهرةٍ بينهما، بل هيَ مُستترةٌ نصلُ إليها عن طريقِ التَّحليلِ، وأمَّا النّسبةُ في هيئاتِ الجملِ التَّامَّةِ فموضوعةٌ للنسبةِ غيرِ الاندماجيَّةِ، بحيثُ يأتي الطَّرفانِ إلى الذّهنِ بدون اندماجٍ، وتأتي النّسبةُ إلى الذّهنِ بما هيَ نسبةٌ فعلاً[lxxii].

وعلى العُمُومِ، فإنَّ تماميَّةَ الجملةِ التَّامَّةِ، وصحَّةَ السُّكوتِ عليها، ونقصانَ الأخرى مِنْ أدقّ مراحلِ الفرقِ بينهما؛ لأنَّ النّسبةَ إذا كانتْ تحليليَّةً في صقعِ الذّهنِ فهيَ ناقصةٌ، وإذا كانتْ واقعيَّةً في صقعِ الذّهنِ فهيَ تامَّةٌ، فالتَّماميَّةُ والنُّقصانُ تنشأ مِنْ تحليليَّةِ النّسبةِ وواقعيَّتها؛ لأنَّ النّسبةَ إذا كانتْ تحليليَّةً فمعنى ذلكَ أنَّهُ لا يُوجَدُ في الذّهنِ إلّا مفهومٌ إفراديٌّ ينتظرُ حقَّهُ أنْ يقع طرفاً للارتباطِ بحُكْمٍ مُعيَّنٍ، فلا يَصُحُّ السُّكوتُ عليها، وأمَّا إذا كانتْ واقعيَّةً فمعنى ذلك احتواءُ الذّهنِ كُلّاً مِنَ النّسبةِ والمُنتسبينِ، فلا حالة مُنتظرةٌ، فتكونَ تامَّةً[lxxiii]، و((أمَّا تشخيصُ ما يكونُ مِنَ النّسبِ الذّهنيَّةِ تحليلاً، وما يكونُ منها واقعاً، فضابطُهُ العامُّ أنَّ كلَّ نسبةٍ يكونُ موطنُها الأصليُّ الخارجُ، أيْ : نسبةٌ خارجيَّةٌ، فهي نسبةٌ تحليليَّةٌ في الذّهنِ بالبُرهانِ المُتقدّمِ في الحروفِ، والجملِ النَّاقصةِ، وكلُّ نسبةٍ يكونُ موطنَها الأصليَّ الذّهنُ، فهي نسبةٌ ذهنيَّةٌ واقعيَّةٌ))[lxxiv].

ويختمُ الصَّدرُ كلامه بالقول : إنَّ الصَّحيحَ ـــ هو ما عليه المشهورُ ـــ مِنْ أنَّ المدلولَ الوضعيَّ تصوُّريٌّ ـــ دائماً ـــ في الكلماتِ الإفراديَّةِ، والهيئاتِ التَّركيبيَّةِ(الجمل)، وأنَّ الجملةَ التَّامَّةَ لا تدلُّ بأصلِ الوضعِ إلّا على النّسبةِ دلالةً تصوُّريَّةً، وأمَّا الدَّلالتانِ التَّصديقيَّتانِ فهما سياقيَّتانِ ناشئتانِ مِنْ ظهورِ حالِ المُتكلِّمِ[lxxv]، وهو الصَّوابُ.

ثانياً : لحاظ أقسام الجملة :

www.misan-jas.com

تناول الدرس الأصولي ـــــ عند علماء الشيعة ـــــ الجملة بقسميها(الاسمية والفعلية)، وكانت دراستهم مركزة ومعمقة في تناولها عناصر الجملة، فقالوا : إنَّ الجملة الاسميَّة هي الجملة الموضوعة للنسبة التَّصادقيَّة أو الهُوَهُويَّة من ربط الموضوع بالمحمول، أي : المبتدأ والخبر، بنحوٍ يرى أحدهما الآخر، ويَصْدُقُ عليه في الخارج[lxxvi]، و((هذه النّسبة ذهنيَّةٌ، وليستْ خارجيَّةً، بل يستحيلُ أنْ تكون خارجيَّةً، إذْ ليس في الخارج وجودان؛ ليكون بينهما نسبةٌ خارجيَّةٌ، بل وجودٌ واحدٌ، مصداقٌ للمحمول والموضوع))[lxxvii]، نحو قولنا : (زيدٌ قائِمٌ)، حيث تدلُّ هذه الجملة على:

أ. وجود نسبة تصادقيَّة بين الموضوع أو المبتدأ(زيدٌ)، والمحمول أو الخبر(قائمٌ) نستطيع أنْ نحكم عليها بالصّدق أو الكذب؛ لأنَّ موطنها العالم الخارجيُّ لا الذَّاخليُّ، وهذا هو حالُ الجملة الخبريَّة.

ب. وجود اتّحاد بين الطرفينِ، بحيث يَصلُحُ أحدهما مكان الآخر بعلاقة تبادليَّة، فتقولُ : (زيدٌ قائمٌ)، و(القائمُ زيدٌ)، وما ذاك، إلّا ببركة الهُوَهُويَّة الاتّحاديَّة بين طرفيها.

ت. إنَّ النّسبة بين الطرفينِ ليس واقعها الخارج بل الذّهن، حيث يستطيعُ ذهنُ الإنسانِ أنْ يتعقَّل معنى(زيد)، ومعنى(قائم)، وأمَّا في الخارج فهما مُنصهرانِ في وجودٍ واحدٍ بسيطٍ، وغيرِ مُركَّبٍ، وأمَّا في عالم المعاني والمجرَّدات فهما عبارةٌ عن وجودينِ مُركَّبينِ مِنَ المبتدأ والخبر، لا وجودٍ واحدٍ.

وأمَّا الجملة الفعليَّة فهي الجملة الموضوعة للنسبة التّصادُقيَّة بين الموضوع والمحمول، نظيرَ النّسبة التّصادقيَّة الموضوعة للجملة الاسميَّة[lxxviii]، مع خُلوّها من الاتّحادِ المُلازِم للأُولى. وهذا يعني أنَّ الأصوليّين قد اعتمدوا على مضمون الجملة في المائز بين الجملتينِ، فالاسميَّةُ : هي ما اتّحدَ فيها الموضوع بالمحمول، واتّصافه به خارجاً، بنحو الهُوَهويَّة، بحيث يحكيانِ عن واقعٍ خارجيّ واحدٍ، بخلاف الجملة الفعليَّة فليس فيها اتّحادٌ بين الموضوع والمحمول، فهي تحكي عن وقوع حدثٍ ما من مُحدِثٍ، ولا تدلُّ على اتّصاف الموضوع بالمحمول خارجاً[lxxix]، فقولنا : (قامَ زيدٌ) يدلُّ على :

أ. وجود علاقة تصادقيَّة بين الطرفينِ، أيْ : بين الفعل(قامَ)، والفاعل(زيدٌ)، وهذه العلاقةُ نستطيع أنْ نحكم عليها بالصّدق أو الكذب؛ لأنَّ ميدانها الخارجُ.

ب. عدم وجود اتّحاد بين الموضوع والمحمول في جملة الفعل والفاعل(قامَ زيدٌ)، فالجملةُ، هنا، عبارةٌ عن طرفينِ أحدهما مُختلِفٌ عن الآخر، فحقيقةُ(قامَ) لا يمكنُ تعقُّلُها مُتَّحِدَةً مع(زيد)، كاتّحاد الوصف بالموصوف، كما في(زيدٌ قائمٌ). والخُلاصة هو اشتراكُ الجملتينِ في النّسبة التّصادقيَّة، واختلافهما في النّسبة الاتّحاديَّة والهُوَهُويَّة، فالاسميَّةُ تُنزِّلُ منزلةَ الكلمةِ الوحدةِ، والفعليَّةُ عبارةٌ عن طرفين مُستقلَّينِ أحدهما عن الآخر، وهذا الميزُ هو بلحاظ تحليل باطن الجملة عند الأُصوليّينَ، لا بلحاظ ظاهرها، كما هو مبنى أهل اللُّغة.

المبحث الرابع : الفارق بين الجملة الاسميَّة والفعليَّة :

وقد فرق بعض الأصوليّين بين الجملة الاسمية والفعلية، كما عند :

١ : الشيخ النائيني :

حيث فرَّق الشَّيخُ النائينيُّ(ت١٣٥٥ه) بينهما ـــــ بلحاظ الهيئة التَّركيبيَّة ـــــ فقال : إنَّ الهيئةَ في الأولى موضوعةٌ للربط بين الجزأينِ، وفي الأخرى موضوعةٌ بوضعٍ خاصٍّ[lxxx]، بمعنى أنَّ الجملة الاسميَّة في قولنا : (زيدٌ عالمٌ) نحتاجُ فيها إلى ما يَدُلُّ على النّسبة والرَّبط بين الموضوع والمحمول، وهو الهيئةُ التَّركيبيَّةُ، وأمَّا في الجملة الفعليَّة كـ(ضُرِبَ زيدٌ) فنفسُ هيئة الفعل تدلُّ على النّسبة بين المادة والفاعل، فلا نحتاجُ إلى وضعٍ جديدٍ للهيئة التَّركيبيَّة للدلالة على ذلك. وهذا يعني أنَّ الفارق بين الجملتينِ هو :

أ. إنَّ مُفرداتِ الجملة الاسميَّة لا تدلُّ على النّسبة والرَّبط بين أجزاء مفرداتها؛ لافتقارها إلى وضعٍ جديد للهيئة التَّركيبيَّة غيرِ الوضع الأول، فقولنا : (زيدٌ عالمٌ) نلحظ عناصر الجملة الاسميَّة(زيد)، و(عالم)، وكلُّ لفظ يدلُّ على معنًى مُختلف عن الآخر، لا يحصلُ له معنًى مركزيٌّ للجملة، ممَّا يتطلبُ الاعتمادُ على وضع آخرَ للهيئة(الجملة) التامَّة غيرَ الوضع الأوَّلِيّ لـ(زيد)، و(عالم).

ب. إنَّ مُفرداتِ الجملة الفعليَّة نحو(ضُرِبَ زيدٌ)، نجدُ أنَّ الهيئة الإفراديَّة للفعل(ضُرِبَ) تدلُّ بنفسها على الرَّبط والنّسبة، كنسبة الفعل إلى فاعله. وهذا يعني أنَّ النّسبة إذا كانت منحصرةً بالهيئة الإفراديَّة، فلا حاجةَ إلى اعتماد وضع آخرَ للهيئة التَّركيبيَّة؛ ليُفادَ به معنى الرَّبط والنّسبة. وقد اعْتَرَضَ العراقيُّ على كلام النَّائينيّ باعتراضينِ[lxxxi]:

الاعتراض الأول(نقضيٌّ) : وهو أنَّ وجه عدم احتياج الهيئة التّركيبيَّة في الجملة الفعليَّة إلى وضع زائد؛ لأنَّ الجملة الاسميَّة في بعض الموارد لا تحتاجُ إلى وضعٍ، كما لو كان محمولها فعلاً، نحو : (زيدٌ ضُرِبَ) فإنَّنا لا نحتاجُ فيها إلى وضع الهيئة التَّركيبيَّة للنسبة؛ لأنَّ(ضُرِبَ)، هو بنفسه يدلُّ على النّسبة والرَّبط غير أنَّ

www.misan-jas.com

هذا الاعتراضَ النّقضيَّ غيرُ واردٍ؛ لأنَّ في قولنا : (زيدٌ ضُرِبَ) نسبتينِ :

النسبة الأولى : نسبة الفعل إلى فاعله الضَّمير المُستتر، تقديرهُ (هو)؛ كون الخبر ـــــ هنا ـــــ جملةً فعليَّة.

والنسبة الأخرى : نسبة بين(ضُرِبَ) وبين الفاعل المستتر.

والاعتراض الآخر(حِلّيٌّ) : وهو أنَّ هيئة(ضُرِبَ)، وإنْ كانتْ تدلُّ على نسبة الفعل إلى فاعله، ولكنْ لم يُؤخَذ فيها فاعلٌ مخصوصٌ، بل أُخِذَ فيها نسبةُ الفعل إلى فاعلٍ ما على وجه الإبهام والغموض، أمَّا تعيّنُ الفاعل كـ(زيد) مثلاً، فلا تدلُّ عليه هيئة الفعل، فلا بُدَّ من وضع الهيئة التّركيبيَّة لإفادة تعيين ذلك الفاعل المُبْهَم بهذا الفاعل المُعيَّن، فكأنَّ الشَّيخَ العراقيَّ مُتّفقٌ مع الشَّيخ النَّائينيّ مِنْ أنَّ النّسبة المُحتاج إليها بين الفعل والفاعل تدلُّ عليها هيئة الفعل، غير أنَّ الشَّيخ النَّائينيَّ يرى بأنَّ تلك الهيئة تدلُّ على النّسبة بين الفعل والفاعل المُعيَّن، فلا نحتاجُ إلى دلالة أخرى، بخلاف الشَّيخ العراقيّ الذي يرى بأنَّ تلك الهيئة إنَّما تدلُّ على النّسبة بين الفعل وفاعلٍ ما، فلأجْلِ تعيّين الفاعل نحتاجُ إلى الهيئة التَّركيبيَّة. وكذلك اعْتَرَضَ السيّدُ باقر الصَّدر على كلام الشَّيخ العراقيّ النَّقضيّ، قائلاً : إنَّ(ضُرِبَ) في قولنا : (زيدٌ ضُرِبَ)، إنْ قلنا : بأنَّ الفعل(ضُرِبَ) غيرُ مُشتملٍ على ضمير مُقدَّر(فاعل)، وإنَّما(زيد) هو الفاعل في الواقع، فهذا يعني أنَّ جملة(زيدٌ ضُرِبَ) هي جملةٌ فعليَّةٌ، وإنْ قلنا : بمقولة علماء اللُّغة البصريّينَ من تقدير ضميرٍ يكونُ فاعلاً ـــــ فهنا ـــــ تُوجَدُ نسبتانِ :

النسبة الأولى : نسبة الفعل وفاعله في(ضُرِبَ).

والنسبة الأخرى : هي نسبةٌ بين المبتدأ(زيد)، والخبر(ضُرِبَ)، أي : الجملة الفعليَّة، وهذه النّسبة، لم يدلَّ عليها شَيْءٌ، فلا بُدَّ من وضع الهيئة التّركيبيَّة للمبتدأ والخبر معاً[lxxxii].

٢ : السيد الخميني :

وأمَّا السيّدُ الخمينيُّ(ت١٤١٠ه) فقد فرق بينهما ـــــ بلحاظ الدلالة ـــــ فقال : إنَّ الجملة الفعليَّة تدلُّ على النّسبة الصُّدوريَّة، أي : إمكانُ إبرازِ هذه النّسبة إلى الوجود، وكأنَّها مُتحقّقة في مقام الإنشاء والبعث نحو تحقيق الفعل وإيجاده، بخلاف الجملة الاسميَّة المُتكفّلة بالحكاية عن اتّصاف الذات بالوصف، فهي غيرُ صالحةٍ لأنْ تكون كنايةً عن إرادة الصُّدور والإيجاد والاستعمال في مقام البعث نحو إيجاد الفعل[lxxxiii]. ومَخْلصُ كلامِهِ إنَّ الجملة الفعليَّة صالحةٌ لأنْ تكون مُستعملَةً في مقام الإنشاء والإيجاد، بخلاف الجملة الاسميَّة المقصورة على الحكاية، والإخبار عن الوصْفِ. ويبدو أنَّ السَّبب في ذلك هو لحاظ كون الجملة الفعليَّة تدلُّ على التّجدُّد والحدوث، بخلاف الجملة الاسميَّة التي تدلُّ على الثبوت والدَّوام[lxxxiv]، وهذا ما مَكَّنَ الجملة الفعليَّة من صلاحيتها للاستعمال في الإنشاء والإيجاد، بعد أنْ كانتْ لا تقلُّ شأناً عن نظيرتها الاسميَّة في اشتراكهما معاً في الإخبار والحكاية عن الحدث في أصلِ الوضع.

والبحث يرى أنَّ تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ـــــ عند الأصوليّين ـــــ كان قائماً على أساس دلالي، أي : لحاظ طبيعة الإسناد في كلٍّ منهما، فالاسميةُ قضيةٌ حمليةٌ مفادها الحكم باتحاد الموضوع بالمحمول في المصداق، فقولك : (زيدٌ قادمٌ) تريد أنْ تفهم السامع أنَّ هناك فرداً خارجياً معيناً يصدق عليه كلا المفهومين(زيد وقائم)، فـ(زيد هو القائم)، و(القائم هو زيد)، وأمَّا الفعلية فليس فيها حمل شيء على شيء، والحكم باتحادهما مصداقاً، وإنما هي مشتملة على نسبة حدث(عمدة) إلى مَنْ صدر منه(نائب الفاعل)، وهذا المنسوب إليه ليس في الركنية بمثابة الحدث؛ لانه لا يعدو أنْ يكون متعلقاً من متعلقاته، وأمَّا النحويُّون فقد كان أساس تقسيمهم ـــــ هذا ـــــ شكلياً، أي : قائم على أساس صدر الجملة، فإنْ كانت مصدرة باسم فهي اسمية، وإنْ كانت مصدرة بفعل فهي فعلية من دون أنْ يُحلّلوا دلالة الربط بين طرفيها.

نتائج البحث :

وفذلكةُ القولِ في دلالة الخبر ـــــ عند أهل المعقول والمنقول ـــــ الآتي :

١. إنَّ الخبر ـــــ عند المناطقة ـــــ هو من المركَّبات التامَّة التي تتصفُ بالصّدق والكذب، وقد يُسمَّى بالقول الجازم، أو القضيَّة، أو الحُكْم، أو الكلام المركب، أو التصديق.

٢. يُعَدُّ أرسطو أول من استعمل مصطلح(الصدق والكذب)، أو(السلب والإيجاب) في مضمون الخبر.

٣. إنَّ المدار في صدق الخبر أو كذبه، إنما يتعلَّقُ بالكلام المُركَّب، وليس بالمُفرَدَاتِ التصوُّريَّة، ولا بالتركيبات التقييديّة التي تُنزَّلُ منزلة المُفردِ، وتقومُ مقامه، ولا في الأقاويل الإنشائيَّة، ممَّا لا يتَّصِفُ بصدقٍ ولا كذبٍ.

٤. يعدُّ أرسطو أول من استعمل مصطلح(الخبر والإنشاء)، من خلال مصطلحي(القول الجازم)، و(القول غير الجازم) ـــــ بلحاظ الوجود والإيجاد ـــــ فالأول يحتمل الصدق والكذب لذاته؛ لأنه يحكي عن نسبة مفروغ منها، والآخر يتحدث عن نسبة يراد إيقاعها وإيجادها بعد نطق الصيغة الإنشائية.

٥. يرى السيد الخوئي أنَّ الذي يحتمل الصدق والكذب ليس اللفظ، بل مدلول اللفظ؛ لأنَّ اللفظ ليس له القابلية على الاتصاف بالصدق والكذب لذاته ـــــ بناءً على مسلكه القائم على كون الوضع هو التعهد ـــــ وكلُّ هذا واقع تحت تعهد المتكلم.

٦. قسَّم ابن سينا القول على(قول تام)، و(قول غير تام)، في قبال(المركب التام)، و(المركب غير التام)، كما فعل بعض أهل المعقول والمنقول ـــــ بلحاظ الفائدة وعدمها.

٧. اتفق المشهورُ على أنَّ الوضع في الجمل الناقصة إنما هو بإزاء النسب الناقصة؛ لوجود بتر في أحد طرفيها، وأمَّا الوضع في الجمل التامة فهو بإزاء النسب التامة؛ لتحقق طرفيها خارجاً.

٨. يرى السيد الخوئي أنَّ الجمل الناقصة والتامة ليست موضوعة للتمام ولا النقصان، ولا للنسبة، بل موضوعة لأمر نفساني، وهو قصد الحكاية عن ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه.

٩. قسَّم المشهور الجملة ـــ بلحاظ صدرها ـــــ على(جملة اسمية)، و(جملة فعلية)، وقالوا : إنَّ الأولى تدلُّ على الثبوت، والأخرى تدلُّ على التجدد والتبدل، وإنهما موضوعتان للنسبة التصادقية بين طرفيها، مع فارق أنَّ الاسمية تتطلب الاتحاد بين طرفيها خارجاً، بخلاف الفعلية التي لا تتطلب ذلك، بل تحكي عن حدث ما، من دون الاتصاف الماهوي بين طرفيها.

١٠. أثبتت الدراسة تفوُّق الدَّرس الأصولي على الدرس اللغوي ـــــ وتحديداً عند أصوليّي الإماميَّة المحدثين.

الهوامش :

[i] . ظ : جمال الدين مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين١٢.
[ii] . ظ : الفراهيدي، العين/٢٥٨، وابن منظور، لسان العرب٤/٣٦٤، مادة(خبر).
[iii] . ظ : ابن منظور، لسان العرب٤/٢٦٦، والشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول١/١١٩ ـــ ١٢٠.
[iv] . ابن فارس، الصاحبي٢٨٩، والربيعي عبد الرضا، ورضاتة حسين، ٢٠١٢م، مجلة مسان للدراسات الأكاديمية، م١١، ع٢٠، ص٢.
[v] . أرسطو، منطق أرسطو، كتاب العبارة١٠٣، وظ : الغزالي، مقاصد الفلاسفة٢٣، والتفتازاني، تهذيب المنطق٧.
[vi] . ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ق١/٢٢٢، وظ : الرازي، تحرير القواعد المنطقية، ق١/٣٢، والجرجاني، التعريفات١٤٤، ومدكور إبراهيم، المعجم الفلسفي١٤٧.
[vii] . أرسطو، المنطق١/٨٧.
[viii] . ظ : ملا عبدالله، الحاشية على تهذيب المنطق٥٥.
[ix] . اليزدي عبدالله، الحاشية على تهذيب المنطق٥٤.
[x] . ظ : التفتازاني، تهذيب المنطق٧، والرازي، متن الرسالة الشمسية الموجودة في تحرير القواعد المنطقية، ق١/٨٢، واليزدي، الحاشية على تهذيب المنطق٥٦.
[xi] . ظ : الغزالي، مقاصد الفلاسفة٢٣، واليزدي عبدالله، الحاشية على تهذيب المنطق٥٥ ـــ ٥٦.
[xii] . ظ : الجزر هاني، القضية الحملية الأرسطية، وموقف المنطق الرمزي منها٤٢٩، والفارابي، شرح الفارابي لكتاب العبارة٥٣.
[xiii] . ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ق١/٢٢٣.
[xiv] . ظ : ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ق١/٢٢٤ ـــ ٢٢٥.
[xv] . النشار محمد علي، المنطق الصوري من أرسطو حتى عصرنا الحاضر١١٩.
[xvi] . أرسطو، منطق أرسطو١/٦٢.
[xvii] . ابن سينا، منطق المشرقيين٥٧.
[xviii] . أرسطو، منطق أرسطو١/١٠٠ ـــ ١٠١، وظ : التفتازاني، تهذيب المنطق٧ ـــ ٨، ريشر نيقولا، تأريخ علم المنطق عند العرب٤٦.
[xix] . ظ : الفارابي، المنطق عند الفارابي٧٠، والطوسي، أساس الاقتباس في المنطق١/٨٩ ـــ ٩٠، وقاسم محمود، تلخيص كتاب العبارة١٧، وابن سينا، منطق المشرقيين٦٠.
[xx] . أرسطو، منطق أرسطو١/١٠٠.
[xxi] . ظ : الرازي، تحرير القواعد المنطقية، ق١/٨٢.
[xxii] . أرسطو، منطق أرسطو١/٦٣.
[xxiii] . ظ : ابن سينا، منطق المشرقيين٥٩ ـــ ٦٠، وابن سينا، الإشارات والتنبيهات١/١٤٣، الطوسي، أساس الاقتباس في المنطق١/٩٢، والرازي، شرح المطالع١/١٨٧، وخير الدين أحمد، علم المنطق٦٣.
[xxiv] . ظ : ابن سينا، منطق المشرقيين٥٧.
[xxv] . ظ : اليزدي، الحاشية على تهذيب المنطق٥٤.
[xxvi] . الجرجاني، الحاشية على المطول٢٣٥.
[xxvii] . التفتازاني، شرح التلخيص١٧٧.
[xxviii] . ظ : اليزدي، الحاشية على تهذيب المنطق٥٥.
[xxix] . منطق أرسطو١/٩٩، والفارابي، تلخيص كتاب العبارة١٧.
[xxx] . ظ : أرسطو، منطق أرسطو١/١٠٢.
[xxxi] . ظ : أرسطو، منطق أرسطو١/١٠٠ ـــ ١٠١، وريشر نيقولا، تأريخ علم المنطق عند العرب٤٦.
[xxxii] . ظ : ابن سينا، منطق الشفاء، المدخل، الفصل الخامس٢٧، وابن سينا، الإشارات والتنبيهات١/١٤٣، والطوسي، تجريد المنطق١٠.
[xxxiii] . الرازي، تحرير القواعد المنطقية، ق١/٣٢، وظ : الطوسي، تجريد المنطق١٠، والرازي، شرح المطالع١/١٤٩، وعبد الوهاب يعقوب، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين٧٩، والنملة، المهذب في أصول الفقه المقارن١/١٠٦٥.
[xxxiv] . ظ : ابن سينا، الإشارات والتنبيهات١/١٤٣، الطوسي، أساس الاقتباس في المنطق١/٩٢، والرازي، شرح المطالع١/١٨٧، والرازي، تحرير القواعد المنطقية، ق١/١١٧ ـــ ١١٨، واليزدي، الحاشية على تهذيب المنطق٢٥، والمظفر، المنطق١/٣٣، وكاشف الغطاء محمد، نقد الآراء المنطقية، وحل مشكلاتها١٧٣، والربيعي محمد، محاضرات في المنطق، شرحا لحاشية ملا عبدالله٧٦، والحيدري كمال، شرح كتاب المنطق١/١٧٥.
[xxxv] . ظ : ابن سينا، الإشارات والتنبيهات١/١٤٣، والرازي، شرح المطالع١/١٩٠، والرازي، تحرير القواعد المنطقية، ق١/١١٧ ـــ ١٢٣، الدشتي، حاشية ملا عبدالله على التهذيب٤٤، والفارابي، المنطق عند الفارابي٧٢، واليزدي، الحاشية على تهذيب المنطق٢٥.
[xxxvi] . أرسطو، المنطق٢/٨٧، وظ : الطوسي، أساس الاقتباس في المنطق١/٩٢، وابن رشد، تلخيص كتاب العبارة٦٧.
[xxxvii] . ظ : الباقري جعفر، دروس في علم المنطق٦٢.
[xxxviii] . ظ : المظفر، المنطق١/٨٧ ـــ ٨٨.
[xxxix] . ظ : الرازي، تحرير القواعد المنطقية، ق١/١١٧، واليزدي، الحاشية على نهذيب المنطق٤٣، الأوسي عباس علي، ٢٠١٦م، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، م١٥، ع٢٩، ص١٩.
[xl] . كاشف الغطاء محمد رضا، نقد الآراء المنطقية١٧٣.
[xli] . ظ : الفراء، معاني القرآن٢/١٩٥، و٣/٣٣٣، والخراساني محمد كاظم، كفاية الأصول١٢.

www.misan-jas.com

[xlii] . ظ : البصري أبو الحسين، المعتمد في أصول الفقه٢/٧٣ ــ ٧٤، والسكاكي، مفتاح العلوم٢٥٢، والتفتازاني، شروح التلخيص١/١٦٤ ـــ ١٨٥، والجرجاني، التعريفات٧٩.

[xliii] . ظ : مطلوب أحمد، أساليب بلاغية، د. أحمد مطلوب٨٩، والسامرائي أحمد، السامرائي فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها١٧٠.

[xliv] . ظ : الخراساني، كفاية الأصول١٢

[xlv] . ظ : التفتازاني، شروح التلخيص١/١٦٤.

[xlvi] . ظ : البصري أبو الحسين، المعتمد في أصول الفقه٢/٧٥، والآمدي، الإحكام في أصول الأحكام١، ٢/٢٥٢ ـــ ٢٥٣، والجرجاني، التعريفات٧٩، والشوكاني، إرشاد الفحول١/١٢٠، والحكيم محسن، حقائق الأصول١/٢٧.

[xlvii] . ظ : القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة٢٥.

[xlviii] . ظ : عتيق عبد العزيز، علم المعاني٤٢ ـــــ ٤٩.

[xlix] . ظ : الخراساني، كفاية الأصول١٢، والعراقي ضياء الدين، نهاية الأفكار١، ٢/٥٦ – ٥٧ ، والحكيم، حقائق الأصول١/٢٧، والمروج محمد، منتهى الدراية١/٦٣، والخوئي أبو القاسم، محاضرات في أصول الفقه١/٩٤، والخوئي، مصابيح الأصول١/٨٦، والصدر محمد باقر، بحوث في علم الأصول، م١/٢٦٥.

[l] . ظ : التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم١/٧٣٥.

[li] . ظ : الفضلي، دروس في أصول فقه الإمامية٢/١٩٢.

[lii] . ظ : المبرد، المقتضب٤/١٢٨،، والجرجاني عبد القاهر، ، المقتصد في شرح الإيضاح١/٢٧٧، وابن يعيش، شرح المفصل١/٢١.

[liii] . ظ : الغزالي، المستصفى١٨٤.

[liv] . ظ : النائيني محمد حسين، أجود التقريرات١، ٢/٢٦، والعراقي، مقالات الأصول١/١٠٩، والعراقي، نهاية الأفكار١، ٢/٤٧٠، والفيروزآبادي، عناية الأصول١/١٢٦، والبجنوردي ميرزا حسن، منتهى الأصول١/٦٦، والخوئي، محاضرات في أصول الفقه١/٩٨.

[lv] . ظ : الرازي، المحصول من علم أصول الفقه١/١٨٠، وابن يعيش، شرح المفصل١/٨٨.

[lvi] . ظ : التفتازاني، إرشاد الهادي٩٢.

[lvii] . ظ : السامرائي، فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها١٦١، والسامرائي فاضل، معاني النحو١/١٥.

[lviii] . ظ : الاستراباذي الرضي، شرح الكافية١/٢٢، والأنصاري ابن هشام، مغني اللبيب٢/٤٩٠، وعبادة محمد إبراهيم، الجملة العربية مكوناتها، أنواعها٤٣.

[lix] . ظ : البدخشي محمد بن الحسن، شرح البدخشي١/٢٨ ـــ ٢٩، والحلبي أمير الحاج، التقرير والتحبير١/١٥٢ ـــ ١٥٣، والحلبي ابن الهمام، التحرير في أصول الفقه١/٢٠، واللكنوي عبد العلي محمد، فواتح الرحموت١/١٥٢.

[lx] . ظ : عبادة محمد إبراهيم، الجملة العربية، مكوناتها وأنواعها٤٣.

[lxi] . ظ : المخزومي مهدي، في النحو العرب نقد وتوجيه٣١.

[lxii] . ظ : الحلبي أمير الحاج، التقرير والتحبير١/٨٥، والعراقي، نهاية الأفكار١، ٢/٥٥، والخميني مصطفى، تحريرات في الأصول١/١١٦.

[lxiii] . ظ : الرازي، المحصول١/٢٠٠ـــ٢٠١، والصدر محمد باقر، مباحث الأصول١/١٦٧، والخميني روح الله، جواهر الأصول١/١٥٢.

[lxiv] . ظ : الخوئي، محاضرات في أصول الفقه١/٨٥ ـــ ٨٦، وجمال الدين مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين٢٤٨.

[lxv] . ظ : الخوئي، دراسات في علم الأصول١/٤٦.

[lxvi] . ظ : الخوئي، دراسات في علم الأصول١/٣٢ـــ٣٣، الخوئي، محاضرات في أصول الفقه١/٩٦.

[lxvii] . ظ : الخوئي، محاضرات في أصول الفقه١/٩٧ – ١٠١.

[lxviii] . ظ : الصدر محمد باقر، مباحث الأصول١/١٧٦.

[lxix] . ظ : المصدر نفسه١/١٧٧.

[lxx] . ظ : الصدر محمد باقر، دروس في علم الأصول١/٩١.

[lxxi] . ظ : الصدر محمد باقر، بحوث في علم الأصول١/٢٦٨ – ٢٦٩، وحمادي حسين مزهر، البحث اللغوي عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر١٣٠.

[lxxii] . ظ : الفضلي، دروس في أصول الفقه١/٢٠٦ـــ٢٠٧.

[lxxiii] . ظ : الصدر، بحوث في علم الأصول١/٢٦٨–٢٦٩.

[lxxiv] . المصدر نفسه١/٢٦٩.

[lxxv] . ظ : الصدر، دروس في علم الأصول٢/٨٦ .

[lxxvi] . ظ : النائيني، أجود التقريرات١/٣٥ ـــ ٣٦، والصدر، بحوث في علم الأصول١/٢٦٩، والصدر محمد صادق، منهج الأصول١/٤٧.

[lxxvii] . الصدر، بحوث في علم الأصول١/٢٦٩.

[lxxviii] . ظ : النائيني، أجود التقريرات١/٣٥ـــ٣٦، والصدر، بحوث في علم الأصول١/٢٧٢، والصدر، مباحث الأصول١/١٧٨.

[lxxix] . ظ : حمادي حسين مزهر، البحث اللغوي عند السيد الشهيد١٢٧.

[lxxx] . ظ : النائيني، أجود التقريرات١/٢٦ ـــ ٢٧.

[lxxxi] . ظ : العراقي، مقالات الأصول١/١٠٩ – ١١٠.

[lxxxii] . ظ : الصدر، مباحث الأصول١/٢٦٢.

[lxxxiii] . ظ : الخميني روح الله الموسوي، تنقيح الأصول١/٥٦ ـــ ٥٧.

[lxxxiv] . ظ : الأصفهاني محمد تقي، هداية المسترشدين١/١٩٧.

: المصادر والمراجع

١- ابن رشد(ت٥٩٥ه)، هو الوليد محمد بن أحمد، ١٩٨١م، تلخيص كتاب العبارة، (د. ط)، مصر، تح : د. محمود قاسم، واجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه د. تشارلس بتروورث، والدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢- ابن سينا، الشيخ الرئيس أبو علي، ١٩٩٢م، الإشارات والتنبيهات، (د. ط)، بيروت، لبنان، تح : د. سليمان دنيا، مؤسسة النعمان للطباعة والنشر.

٣- ابن سينا(ت٤٢٨ه)، الشيخ الرئيس أبو علي، ١٤٢٨ه، منطق الشفاء، ط١، تصدير : الدكتور طه حسين باشا، وراجعه الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، تحقيق الأساتذة : الأب قنواتي، ومحمد الحصيري، وفؤاد الأهواني، الناشر : ذوو القربى.

٤- ابن سينا، ٢٠١١م، منطق المشرقيين، ط١، بيروت، لبنان، ويليه الأرجوزة المزدوجة في المنطق، تح : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية.

٥- ابن فارس(ت٣٩٥ه)، أبو الحسين أحمد بن زكريا(د. ت)، الصاحبي، (د. ط)، تح : السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية.

٦- ابن منظور(ت٧١١ه)، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، ٢٠٠٩م، لسان العرب، ط٢، بيروت، لبنان، قدم له وعلَّق عليه ووضع هوامشه عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية.

٧- أبو الحسين البصري المعتزلي(ت٤٣٦ه)، محمد بن علي الطيب، ١٤٠٣ه، المعتمد في أصول الفقه، ط١، بيروت، لبنان، تح : خليل الميس، دار الكتب العلمية.

٨- الإستراباذي(ت٦٨٦ه)، رضي الدين محمد بن الحسن، (د. ت)، شرح الرضي على الكافية، (د. ط)، القاهرة، تح : أحمد السيد أحمد، المكتبة التوقيفية.

٩- الأصفهاني(ت١٢٤٨ه)، محمد تقي الرازي النجفي، ١٤٢٠ه، هداية المسترشدين في شرح أصول معالم الدين، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي.

١٠-الآمدي(ت٤٥٦ه)، أبو الحسن علي بن أبي محمد، ٢٠٠٥م، الإحكام في أصول الأحكام، ط٥، بيروت، لبنان، طبعه وكتب هوامشه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية.

١١-الأنصاري(ت٧٦١ه)، ابن هشام، ١٣٧٨ه، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط٥، قم، تح : د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر : مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، الناشر سيد الشهداء.

١٢-الباحسين، د. يعقوب عبد الوهاب، ٢٠٠١م، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين، ط٢، الرياض، مكتبة الرشيد.

١٣-الباقري، جعفر، ١٤١٤ه، دروس في علم المنطق، ط١، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر.

١٤-البجنوردي(١٣٩٦ه)، ميرزا حسن، ١٤٢١ه، المنتهى الأصول، ط٣، قم، مؤسسة مطبعة العُروج

١٥-البدخشي(ت١٠٥٠ه)، محمد بن الحسن اللاهوري، (د. ت)، شرح البدخشي، مناهج العقول، ومعه شرح الأسنوي نهاية السول، للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي(ت٧٧٢ه)، كِلاهما شرح منهاج

www.misan-jas.com

الوصول في علم الأصول، للقاضي البيضاوي(ت٦٨٥ه)، (د. ط)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
١٦-بدوي، عبد الرحمن، ١٩٨٠م، منطق أرسطو، ط١، بيروت، لبنان، حققه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي، دار القلم، وكالة المطبوعات.
١٧-التفتازاني(ت٧٩٢ه)، سعد الدين، ١٩١٢م، تهذيب المنطق والكلام، ط١، مصر، مطبعة السعادة.
١٨-التفتازاني، سعد الدين، (د. ت)، شروح التلخيص، (د. ط)، وهو مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني(ت٧٣٩ه)، ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح قي شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي(ت٧٧٣ه)، تصوير دار الكتب العلمية، طبعة حجرية.
١٩-التفتازاني(ت٧٩٢ه)، سعد الدين، ١٩١٢م، تهذيب المنطق والكلام، ط١، مصر، مطبعة السعادة.
٢٠-التهانوي، محمد علي، ١٩٩٦م، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط١، تقديم وإشراف ومراجعة، د. رفيق العجم، تح : عليّ دحروج، وآخرون، مكتبة البيان ناشرون.
٢١-الجرجاني(٨١٦ه)، السيد الشريف علي بن محمد، ١٤٢٤ه، التعريفات، ط١، بيروت، لبنان، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي.
٢٢- الجرجاني، السيد الشريف، ٢٠٠٧م، الحاشية على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، ط١، بيروت، لبنان، قرأه وعلق عليه الدكتور رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية.
٢٣-الجرجاني(ت٤٤١ه)، عبد القاهر، ١٩٧٢م، المقتصد في شرح الإيضاح (د. ط)، تح : كاظم بحر المرجان، منشوات وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
٢٤-جمال الدين مصطفى، ٢٠٠٥م، البحث النحوي عند الأصوليين، ط١، بيروت، لبنان، دار الهادي.
٢٥-الحكيم(ت١٣٩١ه)، السيد محسن، (د. ت)، حقائق الأصول، تعليقه على كفاية الاستاذ المحقق الأعظم المحقق الخراساني، (د. ط)، قم، من منشورات بصير.
٢٦-الحلبي(ت٨٧٤ه)، ابن أمير الحاج، ١٤١٩ه، التقرير والتحبير، ط١، بيروت، لبنان، على التجريد في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، للإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي السكندري، المعروف بكمال الدين بن الهمام الحنفي(ت٦٨١ه)، ضبطه وصححه : عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية.
٢٧-حمادي، د. حسين مزهر، ٢٠٠٥م، البحث اللغوي عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر، ط٣، مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية بالبصرة .
٢٨-الحنفي(ت٨٦١ه)، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الاسكندري، ١٣٥١ه، التحرير في أصول الفقه، الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، (د. ط)، طبع بمطابع البابي الحلبي وأولاده بمصر.
٢٩-الحيدري، رائد، (د. ت)، المُقرَّر في شرح منطق المظفر، ط١، قم، مطبعة سليمان زاده.
٣٠-الحيدري، كمال، ٢٠١٧م، شرح كتاب المنطق، (د. ط)، بغداد، تقريراً لدروس السيد كمال الحيدري، بقلم الشيخ نجاح النويني، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة.
٣١-الخراساني(ت١٣٢٩ه)، محمد كاظم، ١٤٣٢ه، كفاية الأصول، ط٤، بيروت، تح : مؤسسة آل البيت لاحياء التراث.
٣٢-الخطيب القزويني(ت٧٩٢ه)، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد، ١٩٩٣م، الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، ط٢، بيروت، لبنان، راجعه وصححه وخرج آياته: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم.
٣٣-الخميني(ت١٤٠٩ه)، روح الله الموسوي، ١٤١٨ه، تنقيح الأصول، ط١، قم، مطبعة مؤسسة المروج.
٣٤-الخميني، روح الله الموسوي، ١٤٢٨ه، جواهر الأصول، ط٢، قم، مؤسسة العروج.
٣٥-الخميني، روح الله الموسوي،١٤٢٩ه، مناهج الوصول إلى علم الأصول، ط٣، قم، تح : مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، مطبعة مؤسسة العروج.
٣٦-الخميني(ت١٣٩٨ه)، مصطفى الخميني(الابن)، ١٤١٨ه، تحريرات في الأصول، ط١، مطبعة مؤسسة المروج.
٣٧-الخوئي(١٤١٣ه)، أبو القاسم، ١٤١٩ه، دراسات في علم الأصول، ط١، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، المطبعة محمد.
٣٨-الخوئي، أبو القاسم،١٤١٩ه، محاضرات في أصول الفقه، ط١، قم، تقرير أبحاث السيد أبو القاسم الخوئي، مؤسسة النشر الإسلامي.
٣٩-الخوئي، أبو القاسم، ١٤٢٦ه، مصابيح الأصول، ط١، قم، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.
٤٠-خير الدين، أحمد عبده، ١٩٣٠، علم المنطق، ط١، القاهرة، بلا دار نشر.
٤١-الدشتي، مصطفى الحسيني، ١٣٦٣ه، حاشية ملا عبدالله على التهذيب، ط٢، قم، مؤسسة مطبوعات إسماعيليان، المطبعة مهر.
٤٢-الرازي(ت٧٦٦ه)، قطب الدين محمد بن محمد ١٤٢٤ه، تحرير القواعد المنطقية، (د. ط)، منشورات بيدار، قم، شريعت.
٤٣-الرازي، قطب الدين محمد بن محمد، ١٤٣٣ه، شرح المطالع، ط١، قم، مع تعليقات الشريف الجرجاني، راجعه وضبط نصه أسامة الساعدي، منشورات ذوي القربى.
٤٤-الرازي(ت٦٠٦ه)، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، ١٩٩٢م، المحصول من علم أصول الفقه، ط٢، بيروت، لبنان، تح : د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة.
٤٥-الربيعي، محمد علي محراب، ملا عبدالله١٤٢٧ه، محاضرات في المنطق، شرحا لحاشية ملا عبدالله، (د. ط)، (بلا دار نشر).
٤٦-ريشر، نيقولا، ٢٠٠٥م، تأريخ علم المنطق عند العرب، مراحله، مدارسه، وسجل شامل بفلاسفة المنطق ومؤلفيهم، (د. ط)، ترجمة ودراسة وتعليق د. محمد مهران، منشورات أسمار باريس.
٤٧-السامرائي، د. فاضل صالح٢٠٠٩م، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط٣، دار الفكر.
٤٨-السامرائي، د. فاضل صالح، ٢٠٠٧م، معاني النحو، ط٥، بيروت، لبنان، مؤسسة التأريخ العربي، دار إحياء التراث العربي.
٤٩-السكاكي(ت٦٢٦ه)، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ٢٠٠٠م، مفتاح العلوم، ط١، بيروت، لبنان، حققه وقدم له وفهرسه : الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.
٥٠-الشوكاني(ت١٢٥٠ه)، محمد بن علي، ٢٠٠٣م، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول، ط٣، بيروت، لبنان، تح : أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي.
٥١-الصدر(ت١٤٠٠ه)، محمد باقر، ١٤٢٦ه، بحوث في علم الأصول، مباحث الدليل اللفظي، ط٣، قم، تأليف السيد محمود الهاشمي، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، مطبعة محمّد.
٥٢-الصدر، محمد باقر، ١٤٢٦ه، دروس في علم الأصول، ط٣، قم، لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.
٥٣-الصدر، محمد باقر، ١٤٢٨ه، مباحث الأصول، ط١، الناشر: دار البشير.
٥٤-الطوسي(ت٦٧٢ه)، الخواجة نصير الدين، (د. ت)، أساس الاقتباس في المنطق، (د. ط)، القاهرة، ترجمه إلى العربية العالم التركي ملا خسرو، حققه وقدم له وراجعه د. حسن الشافعي، ود. محمد السعيد جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة.
٥٥-الطوسي، الخواجة نصير الدين، ١٤٠٨ه، تجريد المنطق، (د. ط)، بيروت، لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٥٦-عبادة، د. محمد إبراهيم، ٢٠٠٧م، الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، ط٤، القاهرة، مكتبة الآداب.
٥٧-عتيق، د. عبد العزيز، ٢٠٠٩م، علم المعاني، ط١، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية.
٥٨-العراقي(ت١٣٦١ه)، ضياء الدين، ١٤٢٨ه، مقالات الأصول، ط٣، قم، تح : الشيخ محسن العراقي، والسيد منذر الحكيم، مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة خاتم الانبياء.

٥٩-العراقي، ضياء الدين، ١٤٠٥ه، نهاية الأفكار في مباحث الألفاظ، (د. ط)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.
٦٠-الغزالي(ت٥٠٥ه)، أبو حمد محمد، (د. ت)، المستصفى في علم الأصول، (د. ط)، بيروت، لبنان، طبعه وصحّحه محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية.
٦١-الفارابي(ت٣٣٩ه)، أبو نصر محمد بن محمد بن طرحان بن أوزلغ، المنطق عند الفارابي، (د. ط)، بيروت، لبنان، تحقيق وتقديم وتعليق : د. رفيق العجم، دار المشرق.
٦٢-الفراء(ت٢٠٧ه)، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د. ت)، معاني القرآن، (د. ط)، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، دار السرور.
٦٣-الفراهيدي(ت١٧٥ه)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد(د. ت)، العين، (د. ط)، تح : د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٦٤-الفضلي، د. عبد الهادي، ٢٠٠٧م، دروس في أصول فقه الإمامية، (د. ط)، مركز الغدير للدراسات والنشر.
٦٥-الفيروز آبادي(ت٨١٧ه)، مرتضى الحسيني اليزدي، (د. ت)، عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، (د. ط)، قم، منشورات فيروز آبادي.
٦٦-كاشف الغطاء، محمد رضا نجل الشيخ هادي، ١٤٢٧ه، نقد الآراء المنطقية، وحل مشكلاتها، ط١، قم، الناشر آفرند.
٦٧-اللكنوي(ت١٢٢٥ه)، عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي، ٢٠٠٢م، فواتح الرحموت بشرح مُسلّم الثبوت، ط١، بيروت، لبنان، طبعه وصحّحه عبد الله محمد محمد عمر، دار الكتب العلمية.
٦٨-المبرد(ت٢٨٥ه)، أبو العباس محمد بن يزيد،١٤٣١ه، المقتضب، (د. ط)، بيروت، لبنان، تح : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
٦٩-المخزومي، د. مهدي، ٢٠٠٥م، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
٧٠-مدكور، إبراهيم، ١٩٨٣م، المعجم الفلسفي، ط١، القاهرة، الهيئة العلمية لشؤون المطابع الأميرية.
٧١-المُروّج(ت١٤١٩ه)، محمد جعفر الجزائري، ١٤٣١ه، منتهى الدراية في توضيح الكفاية، ط٢، قم، تح : محمد علي الموسوي المروّج، الناشر: فقاهة، مطبعة : روح الأمين.
٧٢-المظفر(ت١٣٨٣ه)، محمد رضا، ١٤٣٤ه، المنطق، ط٩، قم،، دار الغدير، المطبعة : معراج.
٧٣-مهران، محمد، ١٩٩٤م، مدخل إلى المنطق الصوي، ط١، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٧٤-النائيني(ت١٣٥٥ه)، محمد حسين الغروي، ١٤١٩ه، أجود التقريرات، ط١، قم، تحقيق ونشر مؤسسة صاحب الأمر، مؤسسة ستارة.
٧٥-النشار، د. علي سامي، (د. ت)، المنطق الصوري من أرسطو حتى عصرنا الحاضر، (د. ط)، دار المعرفة الجامعية.
٧٦-النملة، د. عبد الكريم علي بن محمد، ١٤٢٠ه، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية، ط١، الرياض، مكتبة الرشيد.
٧٧-اليزدي(ت٩٨١ه)، عبدالله بن شهاب الدين الحسين، ١٤٢٧ه، الحاشية على تهذيب المنطق، ط١٣، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
78-AL Rubaie Abdul Rudha & Rudwana Hussein. 2012, Mjsan journal of academic studies. Volumw 11. Lessue 20. Pages 1 _ 12.
79- Misan journal of academic studies. Volume 15. Lssue 29. Pages 1 _ 40. 2016 ALOusi. Abbas ALI